

فإذن يجب ان يكون الذي يعتبر التزايد عنده الالفاظ التي يعبر عنها . فاذا صحت هذه الجملة فالذي تظهر به المزية ليس الا الابدال - الاختيار - الذي به تختص الكلمات او التقدم والتأخر الذي يختص الموقع او الحركات التي تختص الاعراب فبذلك تقع المباينة . ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما افصح من الاخر ان يكون انما زاد عليه بكل ذلك او ببعضه، ولا يمتنع في اللفظة الواحدة ان تكون اذا استعملت في معنى تكون افصح منها اذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها اذا تغيرت حركاتها وكذلك القول في جملة من الكلام » . ثم قال : « ان المعتبر في المزية ليس بنية اللفظة وان المعتبر فيه ما ذكرناه من الوجوه ، فاما حسن النغم وعدوبة القول فاما يزيد الكلام حسنا على السمع لا انه يوجد فضلا في الفصاحة (١) .

ان عبد الجبار بهذه الفكرة يكون قد وضع الاسس التي بنى عليها عبد القاهر نظرية النظم ، واذا نظرنا الى الاسس النقدية التي احتواها كتابه « المغني » وجدناها غير واضحة لانه لم يكن ناقدا تعنيه دراسة الاساليب والموازنة بينها وانما كان ينظر الى مسألة الاعجاز نظرة عقلية .

هذه أهم دراسات اعجاز القرآن في القرن الرابع ، وهي دراسات ليس فيها التفصيل والاسس النقدية الواضحة ، وقد كان الباقلاني أعظم هؤلاء الدارسين ولذلك ستكون الوقفة عنده طويلة . أما الدراسات القرآنية الاخرى فلم تكن ذات قيمة كبيرة في النقد ، ولعل أهمها كتابا « تلخيص البيان في مجازات القرآن » و « المجازات النبوية » للشريف الرضي (- ٤٠٦ هـ) وهما كتابان ليس فيهما العناية بالنقد لان مؤلفهما سعى الى كشف ما في كتاب الله وأحاديث النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - من مجازات ، وهو بعض ما يسعى اليه الناقد .

(١) المنبي ج ١٦ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .